



جامعة باجي مختار – عنابة

Université Badji Mokhtar – Annaba

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques et commerciale et Sciences de gestion

قسم الجذع المشترك



المحور السادس في المادة التعليمية مدخل للاقتصاد:
المؤسسات الاقتصادية: مفاهيمها وتعريفاتها، تصنيفاتها
وخصائصها.

من إعداد الأستاذة بونعيجة نجوى

موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك (المجموعة C)

السنة الجامعية: 2025/2024

المحور السادس: المؤسسات الاقتصادية: مفاهيمها وتعريفاتها، تصنيفاتها وخصائصها.

تمهيد:

تعدّ المؤسسة الاقتصادية الهيكل القائم والمحرك الأساسي لكل نشاط اقتصادي باعتبارها النواة الأساسية فيه، كما أنها تعبر عن علاقات اجتماعية، كون العملية الإنتاجية تتضمن مجموعة من العناصر البشرية متعاملة فيما بينها من جهة والعناصر المادية وعناصر أخرى معنوية من جهة ثانية، كما يشمل تعاملها المحيط الذي تتواجد به.

1- تعريف المؤسسة الاقتصادية:

الملاحظ أنه لا يوجد تعريف جامع للمؤسسة الاقتصادية، وهذا راجع لجملة من الأسباب أهمها:

- ✓ التطور الذي شهدته المؤسسة الاقتصادية في طرق تنظيمها وأشكالها القانونية.
- ✓ تعدد أنشطة المؤسسة الاقتصادية.
- ✓ التمايز الأيدولوجي للأنظمة الاقتصادية (الرأسمالية، الاشتراكية).
- ولعل من التعاريف التي أصبح يشوبها القصور والنقص نتيجة النقاط السالفة الذكر، ونتيجة الواقع السائد في زمن المفكرين الذين جادوا بهذه التعاريف:
- **التعريف الأول:** " المؤسسة هي الوحدة التي تجمع فيها وتنسق العناصر البشرية والمادية للنشاط الاقتصادي" (M. TRUCHY)

يلاحظ من هذا التعريف أنّ الباحث يعتبر المؤسسة عبارة عن وحدة إنتاجية، وهذا ما يتنافى مع واقع المؤسسات حالياً، حيث توجد العديد من المؤسسات تتكون من عدة وحدات، وتوزع في أمكنة مختلفة.

➤ **التعريف الثاني:** " تتكون المؤسسة الرأسمالية من عدد كبير من العمال يعملون في نفس الوقت تحت إدارة نفس رأس المال، وفي نفس المكان، من أجل إنتاج نفس النوع من السلع" (K.Marx)

يلاحظ من هذا التعريف أنّ المؤسسة تستعمل عدد كبير من العمّال، وتنتج نفس النوع من السلع، وهذا ما يتنافى مع الواقع الذي نجد به عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والصغيرة، كما هناك العديد من المؤسسات من تنتج عدة أنواع من المنتجات.

➤ **التعريف الثالث:** " المؤسسة هي منظمة تجمع أشخاصا ذوي كفاءات متنوعة تستعمل رؤوس أموال وقدرات من أجل إنتاج سلعة، والتي يمكن أن تباع بسعر أعلى مما تكلفه" (F. PEROUX)

يلاحظ من التعريف السابق أنّه أشمل من التعاريف السابقة، إلّا أنّه لم يتطرق إلى الناحية القانونية للمؤسسة، والتي تطرّق إليها " ليبريتون (M.Lebreton) حيث يعرف المؤسسة على أنّها: "كل شكل تنظيم اقتصادي، مستقل مالياً، والذي يقترح نفسه لإنتاج سلع أو خدمات للسوق". ورغم أنّ هذا التعريف يبرز نقطة هامة وهي نقطة الاستقلالية المالية للمؤسسة، إلّا أنّه يحدّد نشاط المؤسسة في أحد العنصرين: سلع أو الخدمات، وهذا ما يتنافى مع العديد من المؤسسات التي تنتج سلع وتقدم خدمات معا.

كمحصلة حاصل لما ذكر سابقا، يمكن الأخذ بالتعريف التالي للمؤسسة، فهي " كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني عي واجتماعي معين، هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل الإنتاج وتبادل سلع و/ أو خدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين، بغرض تحقيق نتيجة ملائمة، وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزمني الذي توجد فيه، و تبعا لحجم ونوع نشاطه".

المحور السادس: المؤسسات الاقتصادية: مفاهيمها وتعريفاتها، تصنيفاتها وخصائصها.

1- خصائص المؤسسة الاقتصادية:

تتميز المؤسسات الاقتصادية بجملة من الخصائص، يمكن إيجازها فيما يلي:

- **المؤسسة وحدة للإنتاج:** تكون المؤسسة مهيكلية على أساس قوانين وإجراءات خاصة، ويقصد بكونها وحدة للإنتاج أنها **عون اقتصادي** وذلك كون وظيفتها الأساسية تكمن في إنتاج السلع والخدمات قصد تبادلها في السوق من أجل تحقيق الربح.
- **المؤسسة مركز لتوزيع المداخل:** تعدّ المؤسسة المكان الذي يتم فيه توزيع العوائد على عوامل الإنتاج كل حسب مساهمته فيه (الأجر، الأرباح، مستحقات الإيجار، الفوائد...).
- **المؤسسة منظمة اجتماعية:** تعتبر المؤسسة مكان للعمل الجماعي من أجل تحقيق أهداف المؤسسة وذلك بالتعاون والتنسيق في إطار احترام وقيم المؤسسة، حيث يقضي أغلب العمال ثلث أو أكثر من حياتهم فيها، مما يؤدي إلى مجموعة من السلوكيات: محبة، أمل، رضا، خيبة..... لذا يحاول المسير التكيف مع الاختلافات في اتجاهات العمال وأفكارهم وإيديولوجياتهم من أجل تحقيق أهداف المؤسسة بأكثر فعالية.
- **المؤسسة كمجموعة إنسانية:** لكل مؤسسة تاريخ وتقاليد وقوانين وأفكار وأعمال مشتركة نوعا ما من طرف كل الأعضاء وهذا النظام المتضمن قيم أعضاء المؤسسة يمثل هويتها وثقافتها قصد إعداد مشروعها. ومع ظهور مفهوم ثقافة المؤسسة عرّف " بريلمان" المؤسسة سنة 1990 بأنها " منظمة حيّة متكونة من عاملين منظمين حسب هيكل متميز ومزودة بثقافة خاصة تكمن في مجموعة قيم، معارف عادات وإجراءات مترابطة مع الزمن".

- **المؤسسة مركز القرارات الاقتصادية:** تقوم المؤسسة بدور هام في أداء الاقتصاد إذ أنها تمثل مركز القرارات الاقتصادية وذلك فيما يخص نوع وكمية منتجات وأسعارها، التوزيع... إلخ. هذه القرارات تمثل اختيارات اقتصادية تتعلق بكيفية استعمال الموارد المالية والمادية المحدودة قصد تحقيق أهداف المؤسسة بفعالية قصوى.

- **المؤسسة كنظام:** كل مؤسسة مكونة من أقسام مستقلة، مجمعة حسب هيكل خاص بها، كما أنها تملك حدودا تمكنها من تحديدها وتفصلها عن المحيط الخارجي، ولهذا يمكن النظر إليها كنظام مفتوح لأنها تعتبر كوحدة متكاملة قائمة على أساس العلاقات والتبادلات بين مختلف مكوناتها وأجزائها، وتتكيف بوعي مع تغييرات المحيط بفعل القرارات المتخذة من طرف مسيريه، وبواسطة نشاطات أعضائه.

2- أهداف المؤسسة الاقتصادية:

تسعى المؤسسات الاقتصادية إلى تحقيق العديد من الأهداف إليها من خلال القيام بنشاطاتها، والتي يمكن إيجازها العناصر التالية:

أ- **الأهداف الاقتصادية:** تتمثل أهم الأهداف الاقتصادية للمؤسسة فيما يلي:

- **تحقيق الربح:** يعتبر الربح من أهم المعايير الدالة على وضعية المؤسسة اقتصاديا، نظرا إلى حاجة هذه الأخيرة إلى الأموال من أجل تحقيق الاستمرارية في النشاط والنمو، حيث أن تحقيق الربح يسمح بتوسيع نشاطات المؤسسة وتجديد التكنولوجيات المستعملة وتسديد الديون.
- **تحقيق متطلبات المجتمع:** إن تحقيق المؤسسة للنتائج المسطرة يمر حتما عبر بيع منتجاتها وتغطية تكاليفها، فهي بذلك تحقق طلبات المجتمع، وذلك من خلال إنتاج سلع معتدلة الثمن وكذا تلبية حاجات المستهلكين بأثمان معقولة.

- **عقلنة الإنتاج:** يسمح الاستعمال العقلاني والرشيد لعوامل الإنتاج بعقلنة الإنتاج، ورفع إنتاجية تلك العوامل بواسطة التخطيط الجيد والدقيق للإنتاج والتوزيع، بالإضافة إلى مراقبة عملية تنفيذ هذه الخطط والبرامج، وهو ما يسمح بتحقيق رضا المستهلكين، تدني التكاليف مقابل زيادة الأرباح.

المحور السادس: المؤسسات الاقتصادية: مفاهيمها وتعريفاتها، تصنيفاتها وخصائصها.

➤ **الاستقلال الاقتصادي:** وذلك بتقليل الواردات و زيادة الصادرات من الإنتاج المحلي، وهو ما يحسن من رصيد الميزان التجاري وبالتالي ميزان مدفوعات الدولة، ما يضمن دخلا معتبرا من العملة الصعبة يدعم احتياطات الصرف للدولة.

ب- **الأهداف الاجتماعية:** تتمثل الأهداف الاجتماعية فيما يلي:

- امتصاص البطالة بخلق مناصب شغل وضمان مستوى مقبول من الأجور.
- التأثير على الأجور بسبب قوة استقطاب اليد العاملة و تحويل العمال إلى قطاع معين.
- إقامة أنماط استهلاكية معينة، وذلك بتقديم منتجات جديدة بواسطة التأثير على أذواق المستهلك عن طريق الإشهار والدعاية.
- تحسين متواصل لوضع العمال (الوضع المالي، ظروف وشروط العمل، المنح، المواصلات، الترقية، العطل، التكوين، الاستقرار...).
- توطيد العلاقات المهنية والاجتماعية بين العاملين وتنمية روح المسؤولية والمبادرة في العمل.
- توفير تأمينات ومرافق للعمال، مثل التأمين الصحي، التأمين ضد حوادث العمل، التقاعد... الخ، فضلا عن المرافق العامة مثل التعاونيات الاستهلاكية والمطاعم...

ج- **الأهداف الثقافية والرياضية:**

تتعلق هذه الأهداف بالجانب التكويني و الترفيهي، ومن بينها: توفير وسائل ترفيهية وثقافية (المسرح، المكتبات، الرحلات) مع تدريب العمال المبتدئين ورسكلة القدامى، وكذا تخصيص أوقات للرياضة. هذه العناصر تعدّ جد مفيدة في الاستعداد للعمل والتحفيز، مواكبة التطورات التقنية، وتحسين الكفاءة الإنتاجية.

د- **الأهداف التكنولوجية** أدى التطور العلمي والتقني المستمر تزامنا مع التحرير الاقتصادي إلى اهتمام المؤسسات:

- **البحث والتطوير:** وذلك بتوفير إدارة أو مصلحة خاصة بعملية تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية علميا، وترصد لهذه العملية مبالغ قد تزداد أهمية لتصل إلى نسبة عالية من الأرباح، ويمثل هذا البحث نسبة عالية من الدخل الوطني في الدول المتقدمة وخاصة في السنوات الأخيرة، إذ تتنافس المؤسسات فيما بينها على الوصول إلى أحسن طريقة إنتاجية وأحسن وسيلة تؤدي إلى التأثير على الإنتاج ورفع المردودية الإنتاجية في المؤسسة.
- **مساندة ودعم السياسة الوطنية للبحث والتطوير التكنولوجي:** تساهم المؤسسات في تنفيذ الخطة التنموية المسطرة من طرف الدولة في مجال البحث والتطوير، من خلال إقامة نظام وطني للابتكار القائم على التنسيق بين مختلف الجهات من مؤسسات البحث العلمي، جامعات ومؤسسات اقتصادية وغيرها كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالجزائر.

3- تصنيف المؤسسات الاقتصادية:

تأخذ المؤسسات الاقتصادية عدة أشكال ذلك تبعا للمعيار المعتمد في تصنيفها، حيث يتم الاعتماد عادة على المعيار القانوني و الاقتصادي بالإضافة إلى معيار الملكية والحجم:

- **المعيار القانوني:** يتم وفق هذا المعيار تصنيف المؤسسة الاقتصادية تبعا لشكلها القانوني، فعادة ما تقسم حسبها إلى:

المحور السادس: المؤسسات الاقتصادية: مفاهيمها وتعريفاتها، تصنيفاتها وخصائصها.

- أ- **مؤسسات فردية:** وهي مؤسسات تعود ملكيتها لشخص واحد يعتبر هو المسؤول الأول والأخير عن نتائج أعمالها ، فهي مؤسسات تتسم بسهولة إنشائها وبساطة هيكلها التنظيمي، و لكن في المقابل قد تكون ضعف خبرة مالكيها وضعف مستواه في الإدارة و التسيير عاملا لفشلها.
- ب- **الشركات:** تعرف الشركة على أنها عبارة عن مؤسسة تعود ملكيتها لشخصين أو أكثر يلتزم كل منهم بتقديم حصة من مال أو من عمل لاقتسام ما قد ينشأ عنها من أرباح أو خسارة. ويمكن تقسيمها إلى:
- **شركة الأشخاص :** وهي شركة تضم عددا من المؤسسات الفردية، يكون الشريك فيها مسؤولا شخصيا في ذمته الخاصة و تضامنيا مع بقية الشركاء، مثالها شركات التضامن و شركات التوصية البسيطة.
 - **الشركات ذات المسؤولية المحدودة (SARL) :** تتميز بمحدودية مسؤولية الشريك بقدر حصته التي تكون متساوية وغير قابلة للتداول ، كما أن رأسمالها محدود و شركائها محدودين، أما إذا كانت مؤسسة تتكون من شخص واحد فتأخذ تسمية (EURL) .
 - **شركات الأموال:** يتولى تسييرها مجلس إدارة، و تتكون من مجموعة مساهمين في رأسمالها عن طريق الأسهم التي تكون قيمتها متساوية وقابلة للتداول، تحمل المساهم فيها الخسارة بقدر رأسماله، مثالها شركات التوصية بالأسهم و شركات المساهمة (SPA) .

➤ **معيار الطابع الاقتصادي:** حيث يتم وفقا لهذا المعيار تصنيف المؤسسة الاقتصادية تبعا لنشاطها الاقتصادي، فهي تقسم إلى:

- أ- **القطاع الأول:** يجمع القطاع الأول أو مما يعرف بقطاع الفلاحة جميع المؤسسات المتخصصة في كل من الزراعة بمختلف أنواعها ومنتجاتها، وتربية المواشي، بالإضافة إلى أنشطة الصيد البحري، وغيره من النشاطات المرتبطة بالأرض وبالموارد الطبيعية القريبة إلى الاستهلاك، وعادة ما تضاف إليها أنشطة المناجم. ويتسم هذا النوع من المؤسسات في الغالب ببعده عن ميدان التصنيع بالإضافة إلى اعتباره المصدر الأساسي لتزويد المؤسسات الصناعية بالموارد التي تحتاجها في عملية التصنيع والإنتاج.
- ب- **القطاع الثاني:** أو ما يسمى بالقطاع الصناعي، والذي تدرج ضمنه مختلف المؤسسات التي تعمل في تحويل المواد الأولية التي يوفرها القطاع الأول إلى منتجات قابلة للاستهلاك النهائي أو الوسيط . وتشمل بعض الصناعات المرتبطة بتحويل المواد الزراعية إلى منتجات غذائية وصناعية مختلفة (صناعية تحويلية)، وكذلك صناعات تحويل وتكرير المواد الطبيعية من معادن و طاقة وغيرهما (صناعة إستخراجية). وعلى العموم فإن هذه المؤسسات يمكن تجميعها في فرعين أساسيين هما الصناعات الخفيفة والتي تكون في غالبيتها استهلاكية، والصناعات الثقيلة التي تعتبر مستعمل لموارد ومنتجات القطاعات الإستخراجية والطاقة، ومنتج لوسائل إنتاج المستعملة في مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- ت- **القطاع الثالث:** يضم القطاع الثالث أو ما يعرف أيضا بقطاع الخدمات كما تدل تسميته، جميع المؤسسات التي تنشط في مجال تقديم الخدمات بجميع أنواعها انطلاقا من المؤسسات التجارية، المؤسسات المالية (البنوك) ومؤسسات التأمين، مؤسسات النقل بمختلف أنواعه، مؤسسات البريد والمواصلات، مؤسسات الصحة، مؤسسات السياحة، مؤسسات التعليم بمختلف مستوياته...

➤ **معيار الملكية:**

- أ- **المؤسسات العمومية:** و هي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة ، حيث لا يجوز للأشخاص المسؤولين عنها بيعها، وإنما يعينون لإدارتها وتسييرها فقط نيابة عن الدولة، و للدولة حق تقرير التنازل عنها لصالح الخواص (برامج الخصخصة)، كما تنقسم هذه المؤسسات بدورها إلى مؤسسات تابعة للوزارات وأخرى تابعة للجماعات المحلية.

المحور السادس: المؤسسات الاقتصادية: مفاهيمها وتعريفاتها، تصنيفاتها وخصائصها.

- ب- **المؤسسات الخاصة:** تعود ملكية هذه مؤسسات لفرد (مؤسسات فردية) أو مجموعة من الأفراد يشتركون في ملكيتها (شركات).
- ت- **المؤسسات المختلطة:** هي مؤسسات تكون ملكيتها مشتركة بين القطاعين العمومي والخاص.

➤ **مقياس الحجم:** يمكن تقسيم المؤسسات حسب حجمها إلى مؤسسات كبيرة وأخرى صغيرة أو متوسطة و يعتمد التصنيف عادة على نوعين من المعايير للترقية بين مختلف الأنواع من المؤسسات:

أ- **المقياس الكمي:** هو مقياس يصلح للأغراض الإحصائية والتنظيمية، حيث يسهل بمقتضاه جمع البيانات عن المؤسسات المختلفة ووضع الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الكبيرة، ويشمل بدوره المعايير التالية:

• **مقياس رأس المال:** يعتبر من المعايير الأساسية في تمييز حجم المؤسسة نظرا لأهميته في تحديد الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، مع الإشارة إلى أن قيمة رأس المال المعتمدة لتصنيف المؤسسة تختلف من دولة لأخرى

• **مقياس حجم الموجودات الثابتة:** إن القيمة المعتمدة لتصنيف المؤسسة تختلف من مؤسسة لأخرى، حيث تعتمد قيمة أقل في المنشآت التي تعتمد كثيفا للعمل، على عكس بعض القطاعات التي توظف تكنولوجيا أكثر تقدما أين ترتفع هذه القيمة.

• **مقياس العمالة:** يعدّ من أكثر المعايير المعتمدة لتمييز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة في الدول النامية، كما يختلف استخدام هذا المقياس من دولة لأخرى، حيث تعتمد الدول النامية قيما أدنى من عدد العمال لتصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مقارنة بالقيم المعتمدة لدى الدول المتقدمة.

• **مقياس معامل رأس المال:** إن الاعتماد على مقياس رأس المال أو مقياس العمالة بشكل منفرد قد يؤدي إلى تصنيف غير دقيق لحجم المؤسسة، فقد توظف المؤسسة عددا قليلا من العمال بينما تعتمد أسلوب فن إنتاجي كثيف لرأس المال فتصنف من المنشآت الكبيرة والعكس صحيح، لذلك فإن مقياس معامل رأس المال هو مقياس يمزج بين المقياسين المذكورين آنفا، و يتم الحصول عليه من خلال قسمة رأس المال الثابت على عدد العمال، إذ يعبر عن القيمة المضافة من رأس المال المستثمر المطلوبة لتوظيف عامل واحد إضافي في المؤسسة.

ب- **المقياس النوعي:** وهي مجموعة من المعايير الوظيفية التي تصلح لإجراء التحليل الاقتصادي وتقويم الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات وتحديد دور كل نوع منها في تحقيق التنمية الاقتصادية. وبدوره يعتمد في تصنيفه للمؤسسات على مجموعة من المعايير أهمها:

• **مقياس قيمة المبيعات:** حيث تعبر قيمة المبيعات أو رقم الأعمال في المؤسسة عن حجمها، كما تعتبر مقياسا هاما لمستوى نشاط المؤسسة و قدرتها التنافسية.

• **المقياس القانوني:** حيث يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة و حجم رأس المال المستثمر فيها و طريقة تمويلها، و غالبا ما تشمل المشروعات الصغيرة مشروعات ذات شكل غير مؤسسي مثل مشروعات الأفراد والمشروعات العائلية والتضامنية، والمهن الصغيرة الإنتاجية والحرفية كالورش والمحلات التجارية.

• **مقياس التنظيم:** حيث تنتم المؤسسات الصغيرة ببعض الخصائص المتمثلة في الجمع بين الملكية والإدارة، قلة عدد مالكي رأس المال، صغر حجم الطاقة الإنتاجية والاعتماد بشكل أساسي على مصادر تمويل محلية... الخ.

• **المقياس التكنولوجي:** حيث تستخدم المؤسسات الصغيرة أساليب إنتاج بسيطة ذات رأسمال منخفض وكثافة عمالية كبيرة.